



قائمة المراجعة الخاصة بالمنافسة

تُعتبر هذه القائمة جزءاً من مجموعة أدوات تقييم المنافسة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمساعدة الحكومات على إزالة الحواجز التي تعرقل المنافسة استناداً إلى التوصية. تجدر الملاحظة أنه ينبغي إجراء تقييم للمنافسة في حال كان لحكم قانوني أي من الآثار التالية:



ب يحد من قدرة الموردين على المنافسة

ب

من المحتمل أن يكون الوضع كذلك إذا كان الحكم القانوني :

1. يحد من قدرة البائعين على تحديد أسعار السلع أو الخدمات
2. يحد من حرية الموردين في الإعلان عن أو تسويق سلعهم أو خدماتهم
3. يضع معايير لجودة المنتجات التي توفر ميزة لبعض الموردين بالمقارنة بغيرهم أو التي تكون أعلى من المستوى الذي يختاره بعض المستهلكين ذوي الدراية الجيدة
4. يزيد بشكل كبير تكاليف الإنتاج على بعض الموردين بالمقارنة مع غيرهم (ولا سيما من خلال معاملة الشركات القائمة بشكل مختلف عن الداخلين الجدد إلى السوق)

أ يحد من عدد أو تنوع الموردين

أ

من المحتمل أن يكون الوضع كذلك إذا كان الحكم القانوني :

1. يمنح حقوقاً حصرية إلى مورّد لتوفير سلع أو خدمات
2. ينشئ عملية ترخيص أو تصريح أو إذن كأحد متطلبات التشغيل .
3. يحد من قدرة بعض فئات الموردين على توفير سلعة أو خدمة
4. يزيد بشكل كبير تكلفة دخول المورد إلى السوق أو خروجه منه
5. يضع عائقاً جغرافياً أمام قدرة الشركات على توريد السلع أو الخدمات أو العمالة أو على استثمار رأس المال

د يحد من الخيارات والمعلومات المتاحة للمستهلكين

د

قد يكون الحال كذلك إذا كان الحكم القانوني :

1. يحد من قدرة المستهلكين على تقرير من سوف يشترون منه
2. يحد من تنقل المستهلكين بين موردي السلع أو الخدمات من خلال زيادة التكاليف الصريحة أو الضمنية لتغيير الموردين
3. يغير بشكل جوهري من المعلومات التي يحتاجها المشترون للشراء الفعال

ج يحد من حافز الموردين على المنافسة

ج

قد يكون الحال كذلك إذا كان الحكم القانوني :

1. ينشئ نظاماً للتنظيم الذاتي أو المشترك .
2. يتطلب أو يشجع معلومات عن نواتج الموردين أو أسعارهم أو مبيعاتهم أو تكاليفهم لكي يتم نشرها
3. يستثني نشاط قطاع معين أو مجموعة معينة من الموردين من سريان قانون المنافسة العامة

للاطلاع على النص الكامل لـ "مجموعة أدوات تقييم المنافسة"، وتحميله بالعديد من اللغات، اضغط على الرابط التالي:

www.oecd.org/competition/toolkit